

تقررات الفقه  
السامية والبرامج  
العلمية

٧٤١



نقش  
الفقه

۲- الفول  
والا  
ص  
عرو

نام کتاب  
تاریخ هندوستان  
شماره عمومی  
۱۱۷۵۱

۱  
ق  
۴

شماره  
۲۴۱  
فول



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده من علمه خلقه محمد وآله الطاهرين المعصومين أما بعد فلما علمنا الله سبحانه علينا بما  
 به علاقه التعزير لما هو والمحقق المقدس الطيب الطاهر الجامع لمجيب الغضائ والمآثر والفتاوى على جلالاته وجميع الأئمة  
 سيدنا وسندنا ومولانا ومفتدانا واستادنا وعادتنا السيد العظيم المظهر المكرم السيد الهادي محمد المهدي الطال السبقا  
 للسلام والمسلمين وحشره مع آبائه الطاهرين ثم وتشرنا بخدمته جارية لا زالت طوائف العلوم والفنون يابته ثارت فرائد فوائده  
 وغرنا في تيار مباديه ومقاصده ولم نقدر على الحفظ والمصير كلاً ولما جتمع جميع أهل هذا الصرحية قال قائل ما هذا بشراً  
 إن هذا إلا ملك كريم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم فاستخرجت استدلالاً من علم جمع ما اقتدر على  
 التقاطه من تلك الفرائد لتكون نوراً لراجع إليها عند الحاجة المقاصد فعرفت من كلامه على الله كنت مهتدياً بمنزلة  
 واضعت الرشد لك بعض الفرائد لتكون مكان ما لم اقتدر على جملة تلك الفرائد فقد التفتت في هذا التعزير أن اصنع كما يصنع  
 ولله الاستاد والتعزير حين التدريس والتعزير بان العلم لا يفر من العلم ثم في الدلالة وفلسفة شانه تامة وكما له  
 كما محمد بن العركب سب ابن محمد بن علي بن جعفر عن اخيه موسى ثم قال سئلته عن رجل عوفي فاستخذ  
فصار له قتل صغاراً فاحسب انما هل يصلح الوضوء منه قال ان لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئاً بيناً  
فلا تنوضاً منه كما سئلته عن رجل عرف وهو يتوضأ فيقصر فطرة فانه هل يصلح الوضوء منه قال لا السند الجبر في  
 صحيح لان محمد هذا عن الراغب فراه الاسانيد محمد بن يحيى الطار النقة الجليل القدر المشهور باصطلاح المقم واما العركب فذكر  
 ما ذكره علماء الرجال في الاسانيد عن محمد بن جعفر عن محمد بن جعفر عن شيخ من اصحابنا صاحب من وقال لا تعاب منه علمه بالوقوف  
 صه وفراكنه ابو عبد الله العركب وعلى ما في الاسماء فوثقة وهو الذي استظهر الاستاد وادام الله جلسته وذلك لا ينافي  
 ما في كنهه واما على ما في الاقارب فغير ثقة لان علياً البوقلي مجهول وهو اسم لا يسهل على في الاسماء كما هو الصحيح وبما لجملة  
 فالصحيح ان العركب صحيح في الكافي لا اعتماد على ما استظهره الاستاد وقربة ما قال علماء الرجال من ان العركب بن علي بن موسى  
 عن علي بن جعفر ثم واما في التذنب ففي الصفة ما لم يكن العلم الذي هو اصطلاح المقم محمد بن احمد العلوي لان علماء  
 الرجال لم ينصوا على التوثيق بل ذكر الاستاد والاعتماد على قرايدهم في تعليقه ان الصدوق قد مر عنه ووصفه بالترتيب  
 الدين الصدوق وكناه بابي علي فعمل هذا يكون ثقة عند من يذهب الى التوثيق من الخوارج لا يقتضيه آما على القولين  
 الآخرين فلا يثبت في ذلك المدح المراه الوثاقة واما طريق الشيخ فليس يدور في هذا انما هو اصطلاح المقم  
 محمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ما ذكر العلامة في حقه ورجال الطريق الغضائ عن هذا الطار عن ابيه محمد واما ما ذكره

فوسخ

فوسخ القيد الثقة العين الصحيح المذهب صاحب الشيخ ليس فيه من اللغة والتركيب ما يحتاج الى البيان ثم ذكر الاستاد  
 ان يصلح بضم العين بقية مجرى مصدر على صلوح كقصد وعقود وقوله ان لم يكن شيء وان كان شيئاً يتروى على منقها  
 بالرفع والنصب ما ارفع في الاول فخطا فكان تامة ويحتمل ان تكون ناقصة وشي اسما والجزء ما قوله في الماء ويستبين  
 صفة او قوله يستبين وفي الماء صلة والنصب على ان اسمها راجع الى الماء وكذا في الثاني الشيء ذهب الشيخ انه ان  
ما لا يدركه الطرف من الدم لا ينحس الماء مستدل بهذا الخبر وسياتي بيان وجه الاستدلال والحق الاصحاح من تقدم  
 عليه ومن تأخر عنه على خلافه والظاهر ان الشيخ خص ذلك بالدم فكم الملاقى للماء اقتصاراً فيما عدا ذلك القواعد على  
 صورة النص وانت تعلم ان الدم في الخبر مخصوص بدم الرعاف فلا بد لتقدير الحكم الى الماء الثلاثة والدم ينحس  
 العين من دليل ان تم له قدم الرعاف وربما نسب البعض الى بعضه قليل كروى في البرد ما كان او غيره لا ينحس  
 ما لا يراه ما كان او غيره كما اشار اليه صاحب المنقح على ما فعل الاستاد والملا بما لا يدركه الطرف الدم القليل الذي لا  
 يحا ويدركه الطرف لان المشتغل على لون من وقع حسن البصر عليه ادركه فلا بد من تأويل العبارة بما ذكرنا استدلالاً بالكتاب  
 مانه قائل قليل لا في نجاسة فينجس ولم يأت في خبر هذا وانت تعلم انه لا ينحس ان يقول ليس في نجاسة ما يدل على  
 افعال قليل بطلان يرد عليه من التجاسات ولما يدل الدليل هنا على الافعال ان لم نقل دل على عدمه يقع على اصل  
 الطهارة مضافاً الى اصل البرائة واصلها باهية وقد فرض الاستاد لحاصل هذه الشبهة وجاب بان مستندهم في قوله  
 ما قليل لا في نجاسة فينجس له منحصراً في الاخبار حتى يلزم عدم الدليل لو سلم عدم ما يدل على الافعال فيها بل الدليل  
 هنا الاجماع والاخبار والاجماع فابق على الشيخ وطوق به لان عدم النجاسة لم ينقل الا عن الشيخ من المتقدمين و  
 المتأخرين واما الاخبار فمن وجهين اما على الاول فبعضها من المعومات الدلالة على الافعال بطلان نجاسة كقوله ان  
كان الماء قد ذكر لا ينحس شيء فانه زال بمفهومه على انه اذا كان اقل من كيرنجبه كل شيء فان قلت لا سلم عدم المفهوم لعدم اللفظ  
 الدال عليه ولان تحقق النجاسة في الجملة يكفي لتحقيق فائدة اداة الشرط قلت من الشرطية انه كما انشئ الشرط لان وقع اعلا  
 وبقا ان اكرمك انه لا شرط لا سبب لا علة غير الاكرام كقوله انشئ الاكرام انشئ الاعطاء ولوجانك بالفتاوى من سببية  
 غير هذا وذلك انه لو لم يكن الاكرام شرطاً بالنسبة الى فرد فرد لزم ان لا يكون الشرط هو الاكرام لا غيره كما هو المقرر بل  
 يكون مع شرط اخر او انضمام الى اخر وكذا في قوله ان كان الماء قد ذكر لم يكن الشرط في عدم التنجيس الكرية لا غير  
 لزم ان لا تكون الكرية فقط شرطاً بل مع كون الماء جارياً مثلاً او نحو ذلك على انه المقم يرجع الى العوم واثبات الاحكام  
 في انشئ عدم المفهوم لعدم اللفظ الدال عليه ممنوع لان هرق الشرط كلفظ الشرط عام في الانتفاء وكون الوجود في

فوسخ القيد الثقة العين الصحيح المذهب صاحب الشيخ ليس فيه من اللغة والتركيب ما يحتاج الى البيان ثم ذكر الاستاد ان يصلح بضم العين بقية مجرى مصدر على صلوح كقصد وعقود وقوله ان لم يكن شيء وان كان شيئاً يتروى على منقها بالرفع والنصب ما ارفع في الاول فخطا فكان تامة ويحتمل ان تكون ناقصة وشي اسما والجزء ما قوله في الماء ويستبين صفة او قوله يستبين وفي الماء صلة والنصب على ان اسمها راجع الى الماء وكذا في الثاني الشيء ذهب الشيخ انه ان ما لا يدركه الطرف من الدم لا ينحس الماء مستدل بهذا الخبر وسياتي بيان وجه الاستدلال والحق الاصحاح من تقدم عليه ومن تأخر عنه على خلافه والظاهر ان الشيخ خص ذلك بالدم فكم الملاقى للماء اقتصاراً فيما عدا ذلك القواعد على صورة النص وانت تعلم ان الدم في الخبر مخصوص بدم الرعاف فلا بد لتقدير الحكم الى الماء الثلاثة والدم ينحس العين من دليل ان تم له قدم الرعاف وربما نسب البعض الى بعضه قليل كروى في البرد ما كان او غيره لا ينحس ما لا يراه ما كان او غيره كما اشار اليه صاحب المنقح على ما فعل الاستاد والملا بما لا يدركه الطرف الدم القليل الذي لا يحا ويدركه الطرف لان المشتغل على لون من وقع حسن البصر عليه ادركه فلا بد من تأويل العبارة بما ذكرنا استدلالاً بالكتاب مانه قائل قليل لا في نجاسة فينجس ولم يأت في خبر هذا وانت تعلم انه لا ينحس ان يقول ليس في نجاسة ما يدل على افعال قليل بطلان يرد عليه من التجاسات ولما يدل الدليل هنا على الافعال ان لم نقل دل على عدمه يقع على اصل الطهارة مضافاً الى اصل البرائة واصلها باهية وقد فرض الاستاد لحاصل هذه الشبهة وجاب بان مستندهم في قوله ما قليل لا في نجاسة فينجس له منحصراً في الاخبار حتى يلزم عدم الدليل لو سلم عدم ما يدل على الافعال فيها بل الدليل هنا الاجماع والاخبار والاجماع فابق على الشيخ وطوق به لان عدم النجاسة لم ينقل الا عن الشيخ من المتقدمين و المتأخرين واما الاخبار فمن وجهين اما على الاول فبعضها من المعومات الدلالة على الافعال بطلان نجاسة كقوله ان كان الماء قد ذكر لا ينحس شيء فانه زال بمفهومه على انه اذا كان اقل من كيرنجبه كل شيء فان قلت لا سلم عدم المفهوم لعدم اللفظ الدال عليه ولان تحقق النجاسة في الجملة يكفي لتحقيق فائدة اداة الشرط قلت من الشرطية انه كما انشئ الشرط لان وقع اعلا وبقا ان اكرمك انه لا شرط لا سبب لا علة غير الاكرام كقوله انشئ الاكرام انشئ الاعطاء ولوجانك بالفتاوى من سببية غير هذا وذلك انه لو لم يكن الاكرام شرطاً بالنسبة الى فرد فرد لزم ان لا يكون الشرط هو الاكرام لا غيره كما هو المقرر بل يكون مع شرط اخر او انضمام الى اخر وكذا في قوله ان كان الماء قد ذكر لم يكن الشرط في عدم التنجيس الكرية لا غير لزم ان لا تكون الكرية فقط شرطاً بل مع كون الماء جارياً مثلاً او نحو ذلك على انه المقم يرجع الى العوم واثبات الاحكام في انشئ عدم المفهوم لعدم اللفظ الدال عليه ممنوع لان هرق الشرط كلفظ الشرط عام في الانتفاء وكون الوجود في



ما قيل في الجواب من ان كلمة الشوط تدل على العموم عرفا قولك يكفي لتحقيق فائدة الشوط ان اردت تحقيقها من حيث الشريعة فقد  
عرفت انها تعيد العموم ولا يربط ولا مناسبة للمعاني في الجملة بالنسبة الى الشريعة المطلقة او العامة وان اردت تحقيقها من حيث  
انها زيادة في كلام الحكم والزيادة لا بد لها من فائدة غير خصوصية كون الفائدة هي الشريعة فمع ان شرطه هو بعينه كلام الحكم  
بجملة المعنوم مع موافقة ومخالفة فان قلت سلمنا فلا سلمنا كون الشريعة يستلزم في شريعة غيره كما ثبت بل المعروف  
ان جعل الشريعة سببا او شرطاً او نفعاً لا يقتضي كون نفع ذلك عن غيره ومثلاً كون الشريعة في الصلوة لا يستلزم في شريعة  
غيرها حكم للصلوة من شرط قلت هذا استنباط حصل من اشتراك اللفظ وذلك لان الشوط شرطان شرط جعل وهو جعل  
في الخطاب والوضع الدال على ان هذا الشوط وذلك كالتجارة وغيرهما من الشروط الوضعية وتوقيف وهو شرط  
بجلاء الشوط يجعل لا ينعقد في التعليق باداة الشوط جعل وانما يجعل في الخطاب والوضع واما التعليق اداة الشوط انما هو  
توقيف معناه الشوط هو هذا لا غيره لان معناه ان هذا شرط على انما لو سلم عدم عموم المقنن لان سلم عدم عموم في هذا  
المقام لان جميع الفقهاء انما امره ذلك هذا وانما الثاني من وجوب الاستدلال بالاجراء فيها تضمنت تعليق المنجس على ثبوت  
النجاسة كقوله لم ينجس نجس وذلك يدل على ان النجس حقيقة شرعية في النجس لا اخرجها الدليل من اللبن فرفع النجاسة  
وغيره واما الشيخ فتدبر فقد استدلال بهذه الرواية مدعى ظهورها في اصابة الدم الماء وقد صدر الجواب مفصلاً بالاجابة  
وعدمها وورد في نفسه بان ليس في الرواية تصريح باصابة الدم الماء وانما المتحقق اصابة الماء وهو لا يستلزم اصابة الماء  
فيما ثبت باقية على اصابة الطهارة وورد هذا الرد بان السائل على وجهه وهو جليل القدر عظيم الشأن فلا يسئل عن حكم  
الماء بوصول النجاسة الى الماء واجيب بان اصابة النجاسة الى الماء تقع على ثلاثة اشياء الاول مع وقوعها في الماء الثاني  
لا اصابة مع عدم الوقوع في الماء الثالث اصابة الماء مع الثلج بان لا يعلم الوقوع في الماء وعدمه وفي هذا الاخير يحسن  
السؤال عن جواز استعمال الماء وورد بان قوله ان لم يكن شيء مبيناً في هذا السؤال على صورة الثلج لان الجواب في  
لا يكون على طبق السؤال لانه اذا كان الشيء شيئاً لا يكون شاكاً وانما الثلج عند عدم الاستبانة فكيف يحسن من ان كان ثم ان  
يفعل في تفصيل غير ذلك نعم على ما يدعي الشيخ من العلم بوقوع النجاسة بمحض التفصيل في السؤال فنهض وهو الشيخ  
واجيب عن ذلك بوجهين الاول ان الجواب صدر في رفع حكم الثلج والمعنى ان الثلج لا اثر له وانما المار على الاستبانة  
وعدمها والثاني ان الجواب مطابق للسؤال في حديثه التفصيل وهو عدم الباس عند عدم الاستبانة وانما الثاني  
تفضلاً وزيادة اليقين ايضا وورد بان ذلك دليل على خروج عن الظن واجيب بان كلام الجوابين شائع واقع لا سيما الثاني  
وليس ذلك باعتماد على اصابة الماء على اصابة الماء فعلى كل حال لا بد من التجوز فيقوم الاحتمال وبطل الاستدلال

هذا كلام يحتاج الى تفصيل

ورد باننا لا نكر شيوع الفصل في الجواب والاثبات بيان غير المشروعة الا اننا نقول انما يحسن ذلك اذا كان الجواب مستقلاً او  
فرعاً مستقلاً لا فيما اذا كان سبباً على السؤال كما في هذا المقام وعلى تقدير التسليم بالبيع من طرف الشيخ فلو كان كذا فذا قال  
لا يؤيد من قوله في الخبر فيقطر قطرة فانه انما هو في استعمال الماء وورد هذا الذي يذهب الى الفرق الظاهر بين قوله كتاب  
اناء وبين قوله فيقطر قطرة فانه انما في كل واحد من اصابة الماء كان الاول صريح نص في اصابة الاناء فافهم الخبر كما هو  
الشيخ يوافق الاصحاب ولا خلاف في صحة هذا كما صرح في الاشارة الى ان السائل قد استدل بالادام السبعة وهذا طريق آخر  
لاستدلال بالرواية للشيخ وهو ان في الاقام العقلية المنصورة في السؤال سبعة الاول السؤال عن اصابة الاناء مع العلم بوقوع  
النجاسة في الماء الثاني السؤال عن اصابة الاناء بعدم الوقوع الثالث مع الثلج الرابع السؤال عن الجميع الخامس السؤال عن  
الثلثين منها وهذه ثلاثة اقسام الاول وهو اصابة الاناء مع العلم بوقوع النجاسة في الماء ومع العلم بعدم الوقوع الثاني في العلم بوقوع  
بالوقوع في الماء مع الثلج في الوقوع الثالث العلم بعدم الوقوع في الماء مع العلم بالثلث بالوقوع فلهذا الثلاثة مستحيلة بل هي  
ان لا شيء من هذه الثلاثة مستحيل وذلك لان الغرض لا اقام المنصورة في السؤال من حيث الحقائق عبارة السائل الا داخل  
تحتها عدة افراد لا يجتمع شأن منها ولا اكثر فربما جعل على تلك الصفة المذكورة في الرواية الاستبعاد والتعدد في الزمان او الزمان  
او الاناء وليس الغرض لا اقام المنصورة في الرجل المسؤل عنه وليست شرعية في الاستدلال عند السؤال عن الجميع مع  
ان لما يبين ان على زعمك واثبتا عند السؤال عن اثنين منها مع ان فيه سبباً واحداً فثبت ان اريد بالاتحاد والافلاو  
اثان منها بوقوع الثلج فيقع الكلام في الاربعة الباقية فالاول والرابع وان شئت على غير معتبر بوقوع الثلج بل الثاني  
بوقوع الثلج فتدبر فيقع الموافق للشهور انما هو ان الثلج لم يده اصابة وهذا طريق آخر يستدل به الشيخ وهو ان قاعدة  
توجه النفي الى العتيد تنفي بمطوَّب الشيخ لا لوجوب النفي الى العتيد وهو متبين سواء كانت كانه تام او ناقصة يصير  
ان التقدير ان الدم الواقع في الماء ان لم يستحق فلا باس وان استبان فلا تنصاء وهذا هو مطلب الشيخ قال هذا غاية  
ما يمكن ان يوجه به كلام الشيخ بالنسبة الى الرواية واثبت تعلم انه لو سلم انها نص في دعائه لا طرفة لا تقوى على مقابلة  
القول الاخر المستدل عليه بالروايات والاجماع قلت هذا يتجه عند من يشترط في التخصيص التكافؤ في القوة واما على  
القول الاخر فلا والاما جازان فيخص المضمون المنطوق بالمرجع مع ان المشهور الجواز بل كما ان يكون اجاعاً وقد تحفظ  
اتبع بجعل النسبة بين هذه الرواية وبين ادول على التجسس العموم والتخصيص من وجه بان تلك دلت على النجاسة  
فبلا كان الدم اكثر او لو كان فيها غير متبين وهذه اخذ فيها الاستبانة وعلماها لو كان فيها كثيراً ثم حكم الجواب الاول  
في الثاني لعدم التكافؤ لان هذا شرط التعرُّج فيه عدم التكافؤ ولا يحسن عليك ما فيه لمخالفة لسبق الرواية ولا كماله



على ما لا يقول به احد وذلك ثم ولحقه بل الواقع ان لم اقم تقريره ثم قال ايده السدقة ويمكن ان يجعل الرواية هبة على الشيخ  
 لا مرد ذلك لان قوله لم يدركه الطرف قد علمت معناه ان المراد ما لا يتبادر بذكره الطريق لفظة وان لا يصح المعنى الا بذلك كما ذكره  
 صاحب المدارك وعلى هذا قوله ان لم يكن شيء يبين اعمت عدم وقوع شيء في الاناء او من وقوعه مع عدم الاستبانة  
 كما اذا كان شاكوا وهذا لا دليل فيه للشيخ واما الشئ الثاني فهو جهة عليه لان ما لا يتبادر بذكره الطرف لا بد ان يكون مستبنا  
 قد قال ثم وان كان شيئا مستبنا فلا يتوضاه منه فلا يكون اذهب اليه الشيخ مستفاد من الخبر بل الخبر لا عرف جهة عليه و  
 دعوى ان المراد من قوله ثم شيئا ما كان مستبنا واضحا فما لا دليل عليه ولا ينبغي ان يصحح اليه قلت والتم ان لا حاجة بنا  
 الى دعوى محرم قوله ان لم يكن شيء يبين اعمت عدم وقوع شيء اصلا او وقوعه مع عدم الاستبانة بل يصح  
 التردد من ذلك لان الشئ الاول وهو عدم وقوع شيء اصلا يبين على ان المراد باصباحه ان غير المعنى المتعارف وهو الكتابة  
 عن اصابت الماء اللهم الا ان يكون بناء على ما احتملت وجهه البعير باصباحه الا انه من ان ذلك انما كان للتحقق عندنا ذلك  
 غير من اصابت الماء او عددا فغير متحقق لديه وعليه فيتم الفصل في السؤال وهذا ايضا لا يلزم ما ذهب اليه الشيخ هذا  
 ما يحضر من ما ذكره الاستاذ ادام الله سره في شرح هذا الحديث الشريف وقد كتبت ذلك بحالة حرص على ضبط هذه الفرائد  
 وخوف من نسيان بعضها والذات بما يقع في ذلك بعض التوشيش وعدم الترتيب لان ذلك قد عرفت ان المقصود بموجع الضبط  
 ومن فمدا ذلك النظر والاطل لما يحصل من التخلل في الكتابة لا في تقرير الاستاذ ديب سعد بن العظيمة عن ابي عبد الله  
قال سئل عن الرجل يهل يتوضاه من كونا وانا غيره اذا شرب على انه يهودي فقال نعم قلت فمن ذلك الماء الذي يشرب  
منه قال نعم **السند** وطبق الشيخ الوحد صحيح لان طريقة المشايخ الثلاثة وهم المفيد وابنا الوليد احمد وابوه محمد  
 واباسعد فوابن عبد الله بن خلف الاشعري القمي ثقة الشيخ الجليل بل هو الشهيد الثاني نقل الاجماع على واقعة  
 وعزاده على ما نقل المبرز محمد قبله اني قولنا ابا محمد العسكري ثم وفرجش ورايت اصحابنا يضعفون لعائنه  
 ويعتدون ان هذه حكاية موضوعه والشهادات في قال ان اطاراة الوضع عليها لا يمتنع قال المحقق الشيخ محمد وجر ما  
 قاله جدي ان طريق الرواية في الكتب لا يخرج من جهالة ولحقها كون العسكري ثم كان يكتب والعالم عليه الله فذهب  
 على يده وكان يلبس بدينه فخرج رما وذهب يد حرج الم وكلها كلها جاء بها العلامة وجرها كي لا يخله عن الكثرة لثقتنا  
 ان كنه حقا ان الكفاف سم كبرياء والباء هلاك العترة والياء بريند والعين عطر الحسين ثم والصاد صبره عن ذلك  
 وقال الاستاذ اغا فر ايد السدقة قال جدي حكم الصدوق بمعتمداه كذا في الشيخرة وان كان الخبر من الاحاد لكن تضمن  
 الحكم بالمغيبات وحصلت اما راد العلم انه من المعصوم ثم ان قال وعلاوة الوضع ان كانت الاخبار بالمغيبات <sup>في</sup>  
 يخفى

يخرج كيف وفيه من الفرائد الجمة ما يدل على صحة انتهى واما العظيمة فباستطاعة المقام اربعة وهم عبد بن الحسن بن فضال  
 عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد بن موسى ما اهد وثيقة فطحي حشمت هذه وثيقة الا ابن مسعود لم  
 يوثقه قال المبرز محمد والتم ان هذا هو السبب لا فراجح لا فراجح العلاقة من القسم الاول والاستاذ في وثيقة استظهر خلا  
 ذلك واما عمرو بن سعيد وثيقة حشمت وطرا طلاق الثقة انه عدل ما يفي وكش ان نصر قال انه فطحي ونصر لا اعتماد  
 على قوله قال الشيخ عمرو بن سعيد كان سعيدا ومصدق بن صدقة على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل كما اخذناه  
 مشقة عن الشيخ في فطحي غير ثقة وفستفاده الوثيق ما رواه بن عقدة عن ابن فضال بطريق اخر واما عماد فالتزم انه  
 موثق كما نرى عليه علماء الرجال ونقل الشيخ الاجماع على العمل بروايته وكذا نقل الاجماع المحقق في الخبر على ما نقل ويحكى  
 فورا ان يكون امينا ويحتمل ضعيفا انه ضعيف لما تكررت الشيخ في مواضع بانه فاسد ضعيف لا يعمل على ما يقتضيه به وشر  
 ذلك على السنة الناس هذا والذي يظهر من اخبار عماد انه كان ثقیلاً بالمخبر بهذا في معناه وكل ما وقع في خبره فمن فيه  
 ان قص كذا نقل لا غابا فر من **جده المقتن** قوله من كذب بغیر ثبوتين مضاف في خبره وحذف الثاني دلالة الاول عليه على  
 احد الاحتمالات المشهورة والضهير في شرب راجع الى الغير وقوله على انه يهودي هل يتوضاه فيكون المتعلق بهذا وثيقة  
 بانها على انه يهودي بقرينة ذكر لفظة وعده الكلمة كثيرا ما يقال في مقام الغن لا العلم ويحتمل بعيدا جدا لثقله برب فكونه  
 المعنى شرب فانه كونه يهوديا وانت خبير بانه حق كان الاول ان يقول شرب يهودي منه ويحتمل بعد ذلك ان يكون  
 قوله على انه يهودي مقولا في مقام العلم ويكون الكلام تضمن السؤال عن الوضوء بما لا غير مضاف الى كونه في الواقع يهوديا  
**الدلالة** تضمن الجواب لا يجوز الوضوء الا بالذي شرب منه الغير ولم يصرح فيه بالجواز من ذلك الماء الذي شرب  
 منه فاعاد السؤال ثانيا وقد استدلل بهذا الخبر على عدم انفعال الماء العقيل ورواه الاستاذ ادام الله سره بثلاثة وجوه  
 الاول قص رسنده عن معاوية بن وهب عن ابي اناس ان ابن ابي اناس قال ان الشارب يهودي كما هو لفظ من قوله ثم على انه يهودي  
 وقد تقدم بيان ذلك ومضمون التجاسة ليس بنجس لما ان ليس الحكم بنجاسة اليهودي باظهار من عدم انفعال الماء  
 العقيل ولا سيما عند المقام حتى يستدل باحدها على الاخر اللهم الا ان يكون ذلك من باب التوام وايضا لا يصح الاستدلال  
 على طهارة اليهودي بهذا الخبر لعدم حكم الامام ثم بنجاسة الماء كما علم من سهل عن ذكره عن يوسف بن بكارة عن ابي  
 بكر قال قلت لابي عبد الله السلام الرجل يبيع الكوز الذي يعرف به من الحب فوكان قد ذر ثم يدخله الحب قال يصيب الماء  
 ثلاث اكفاس ثم يدلك الكوز **السند** على ما اصطلاح المقام ابن ابراهيم بن هاشم ثقة من الحديث وربما فرق بين قوله  
 قوله ثم قوله ثقة من الحديث بان الاول انفس على التوثيق من الثاني على كل حال لا اطل في وثيقة وطريق الشيخ اليه صحيح



واما سبل فقد اشترى ضعفه ولا يخرج من نظر التوثيق الشيخ وكونه كثير الرواية جدا عند من ذلك من علامات الوثاقة بل من ادلتها  
ولان رواياته سديدة مقبولة مفسد بها ولو ايتت الا حلا و عن ولعدم تأمل المفيد فيه حيث ذكر في رسالة الرد على الصدوق حديثا  
والا على مطلوب الصدوق وسبل فرسند وضمن عليه بوجه كثيرة وبذلك جهده في الطعن على ذلك وتثبت في طريقه وانه لا يصل  
له بما امكنه ولم يقنع فوسل بن زياد وكونه من مشايخ الاجارة وهو دليل الوثاقة بل الظن ان صاحب البلغة جعلها على  
درجات الوثاقة وسياق انتم الكلام في مشايخ الاجارة بسوقها لكن الاستاد كان يقول ان الامر في سبل ليس سبلا واما يونس  
فواشهر من سبل على علم واما جابر بن ابي بكر فخراده علماء الرجال ان قالوا كوفي حجة في قلت الا ان رواية صفوان ويونس  
عنه فيها نوع اعتماد عليه كما اشار اليه مولانا اغا باقر ابيده **المتن** ليس فيه ما يوجب الجسبان سوسن قوله يوفى يروى  
بشيئا للفاعل والمفعول وقوله قدز يحتمل ان يكون الماد به بفتح او متبعا كما هو الشائع ويحتمل ان يكون الماد مستقذرا  
اي وسنجا بقرينة ما بعده **الدلالة** يحتمل ايضا ان يكون العرض من حيث الاكف من الماء تنقيضه وتطهيره كما يثير الرفع  
ويكون العرض من ذلك تطهير الكوز لئلا يدخر في اخره فيجب عليه نزع ثلاث اكف اخر فيلزم الاسراف وهو بعيد  
فالظن ان الماد واما هو السؤال عن جواز ادخال الكوز على هذه الحالة التي يجب فيها جابه ثم بان ذلك ينقض الجواب وانه بان  
يصب او امت الجب على الكوز ثلاث اكف يد الكوز يطهر ثم يدخل في الحاسة الا ان فيه انه لا وجه لذكر ذلك وكف  
كان البعاسة قد تروى بدون الشل و قد لا تروى بالثلاثة وقد يقال على انه لا فرق متبعا ولم يجعله شيئا او  
لا يفسد كذا ذلك وذلك لان الاقام اربعة لانه ان يلاق بفتح او متبعا وعلى التقديرين اما ان يجعل منها شيئا ولا  
يجعل في الترتيب ف قوله ثم يد الكوز يفسد في دلالته على عدم انفعال العقل مضافا الى احتمال ان يكون الجب كذا  
ان احتمال ان يكون الكوز باثنا حين وضعه في المكان القدر وعلما اما امره بالصبر لئلا يفرط في الغيرة **العدة** عن احمد بن  
يونس الحسين عن الجوهري عن علي بن ابي حمزة قال سئل ابا عبد الله عن الماء الساكن والاستنجاء منه والجمعة فيه  
فقال توفوا من الجانب الاخر ولا تنفضوا من الجانب الجمعة فيه الحديث مرسل لا بد وث قوله والاستنجاء منه **العدة** قوله  
العدة عن احمد بن محمد بن ابي حمزة عن الاحدين باصطلاحه والاحدين هذا ابن عيسى وابن خالد فالعدة عن ابن عيسى  
محمد بن يحيى الخطار الثقة وعلي بن موسى المكي بن المجهول وداود بن كوز المجهول ايضا الا انه قريب من كتاب ابن عيسى  
داود بن محبوب وحدثني ادريس الثقة بجليل المات بالقرعة وعلين بن ابراهيم الثقة في الحديث المشهور عدة البرق  
يقوم شحاطة وهم علي بن ابراهيم وعلين بن محمد بن عبد الله بن ابي نعيم المجهول وحدثني محمد بن امية وعلين بن الحسن المشترك  
ولا يميز الحسين هذا ابن سعيد الثقة بجليل صاحب الكتب اذا ارادوا ان يصحوا احدا بكثرة التصانيف قال مثل الحسين

هذا الحديث مرسل لا بد وث قوله والاستنجاء منه

بن سعيد وطريقا الشيخ ابي الحسن في صحيحه اخرى واما الجوهري فواصطلاح الحق القاسم بن محمد الجوهري روى الشيخ با  
بالوقف في رجال الكاظم ثم و فرم وثقه والظاهر ان هذا هو المتأد كما هو المعروف من طريقة الشيخ في محمد بن عيسى و ابراهيم بن صالح  
ومعوية حكيم ويؤيد توثيقه روايات ابن عمير عنه وروايات الثقات الكثر من عنه كما ذكره المجلسي واما جابر وعنه القيق  
فلم يرووه بالوقف واما ابن حمزة فواصطلاحه العين الحديث الواظ **المتن** يحتمل رواية الاستنجاء بالرفع والخبر ان الرفع فعل  
انه مستند والخبر قوله من كان ان الجيفة مستند والخبر قوله وفيه ثا فريضة واما الخبر ففعل وبهذين الاول العطف على ان يكون  
بدلا وفيه بعد لان علماء المعاني شتر طواف وقوع حرف العطف ان لا يكون بين المتعاطفين حال اتصال ولا كالانقطاع  
وهنا بينا حال اتصال لان الامر في ذلك سبل والنا في العطف على العطف بان يكون من باب عطف المعاني على العلم بان  
يكون السؤال ولا عن حكم الماء واما عن حكم الاستنجاء وفيه بعد ايضا لانه لا خاصة للاستنجاء حتى يخص بالذكر **الدلالة**  
ليس فيه دلالة على عدم انفعال الماء العقليل بالبعاسة لظهور احتمال كون ذلك الماء قد يرا فيه كدور متعدة بقرينة  
وقوع الجيفة فيه والامر بالوضوء الجانب الاخر لما في هذا من الدلالة على شاعره هذا كله مضافا الى ضعف مستند و  
على احتفاء من رواية الاستنجاء بالجانب على التقديرين يكون الماد بالوضوء في الجواب دالة البعاسة لا الطهارة الشرعية  
ويجعل ذلك بعيدا بان يكون امره بالوضوء خيرا وبطريق اول وعلى رواية الرفع فلا احتمال في الجواب كما يقول الحق بب  
**الحسين** عن عثمان بن سماعة قال سئل عن الرجل يمر بالميتة في الماء قال يتوضئ من الماتية التي ليس فيها **العدة** قد  
عرفت الحسين وطريقا الشيخ اليه واما عثمان بن عيسى الواسطي وقيل الرواسي فيه ثلاثة اقوال الاول انه ثقة لكان  
الاجماع لان بعضهم اثبت مكان علي بن فضال عثمان بن عيسى وفراستفاده التوثيق بهذا الاجماع فلو كان هو الذي رواه في  
مكان الاجماع والوقف جمعا الثالث انه ضعيف لكان الوقت كذا الظن بثبوت كاستفاده من تتبع كتب الرجال ورواها يونس  
التوثيق برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه وحال احمد هذا معروف في المستقبل والاحتياط واما سماعه فالظن انه ثقة غير  
واقفي كما هو قاجر ومريح المحدث ارب سبل والمحقق الشيخ محمد والمحقق البحراني صاحب البلغة مضافا الى انه لو كان  
الائمة ثم ان عثروا يونس ذلك اليكم مائة مائة فوات فحيزه القصة وعلى هذا رواية عن ابن الحسن له في حال صفوه  
وقد وقع مثله كثيرا وعرضه راء في السالم من سلم منه على انه مقبول الرواية عند القيين وعلى تقدير تسليم الوقف فانما  
كان فحيزه الكاظم ثم وذلك لا يضر وقد كمال العلامة الماهر الاستاد الاغابا في الكلام في هذا المقام **المتن** ليس فيه شيء  
بحجاج البيان **الدلالة** الكلام فيها كالقصة في سابقه **يب** ابن محبوب بن محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى  
محمد بن سعيد عن الكوفي عن جعفر بن ابي عبد الله السلام في ان النبي صلى الله عليه وآله اهل البادية فقالوا يا







وهو انه لا معنى للشتر عند ان كان كذا ولو دلخ فيه بطلان من برب من اجل او دابة بل لا فائدة له اصلا هذا بالنسبة  
 الى الشيخ اللهم الا ان تكون او بمعنى الواو والمعنى ان هذا جميعا فاما بالنسبة الى ابن ابي عمير فانه لا يجب التفرق  
 الوضوء والغسل ولا يندبه عن الماء الذي يرب منه طاهر العين قليلا كان او كثيرا نعم ان قال بذلك فاما هو اذا ساقاه فنجسه  
 لا فيما اذا ساقاه طاهر العين فالرواية مشتملة على ما لا يقول به احد فلا بد من تأويلها ان السؤال انما هو عن الماء القليل  
 الذي هو مظنة التلويح والتريب فصدر الجواب ان ظن النجاسة غير مؤثر في النجاسة نعم ان وجده غيره فليفر عنه يرب  
 عنه عن فضائه عن حسين عن سماعة عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ثم اناس فروجا يلبسوا بالعذير المطر يكون الى  
 جانب القرية فيكون فيه العذرة فيبول فيه الصبي وبتول فيه الدابة وتروث فقال ان عرض فربك شيء فقل هكذا يبيع الفرج  
 الماء بذلك ثم توشاه فان الدابة ليس بغيره فان السدرة جل يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج **السند** فضاه هو ابن  
 ابي ثقف في حديثه المستقيم في فيه وحسين هذا بن عثمان الثقة وهذا يطلق باصطلاح المقام بلا تعريف بالالف واللام  
 والمعرف هو ابن سعيد وسماعة هو ابن عمران والحق انه ثقة غير واقف كاهو قلم جري والاربعين و قد تقدم الكلام فيه  
**المتن** فقل انما فعل فان القول قد يجهل بمغنى الفعل **الدلالة** ليس فيه دلالة على عدم انفعال الماء القليل فيلزم  
 ان العذر ان كراهية انما تكون كرهة مستعدة ولا يخرج من علم ان كل خير يوهى عدم انفعال الماء القليل فوقه غالب اما  
 عذرا او غيرا ونحو ذلك ما يكون كرهة مستعدة ولا يخرج من علم ان كل خير يوهى عدم انفعال الماء القليل فوقه غالب اما  
 ما يبيع كراهية عادته يربيب **السند** عمار بن ابي عبد الله عن الرجل يجرد في الماء فانه قد توشاه من ذلك الاتاء  
 من انما يغسل فيه وغسل ثيابه وقد كانت الفارة مشتملة فقال ثم ان راها في الاتاء قبل ان يغسل او يتوضا او يغسل  
 ثيابه ثم فعل ذلك بعد ان راها في الاتاء فعليه ان يغسل ثيابه ويغسل كل ما صابه من ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلوة و  
 ان كان شرا بعد ان رفع من ذلك وفعله فلا يمسح في الماء شيئا وليس عليه شيء لانه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال لعله  
 ان يكون انما سقطت فيه **السند** سماعة بن عمار هذا الحديث ذكره الشيخ في الاستبصار لانه نسب الرواية فيه  
 الى سماعة بن عمار وقد علم العلامة بصحة الطريق في رواية سماعة بن عمار وفيه على بن اسمعيل وهو مشترك مع عدم النص  
 على الوثوق واما الطريق على ما قرب فهم القطيعة على ما هو **المتن** ليس فيه ما يحتاج الى التنبية **الدلالة** اعلم ان هذا  
 الخبر اشتمل على احكام كثيرة منها انفعال الماء القليل بالملاقاة وما تأوله به المقام مستظهر لك وجه خطئه انتم اسدتم في الاتاء  
 ان المجنس بنحو ما يربح قوله ويغسل كل ما صابه الماء وان كان ضروريا ان الميتة نجسة منها ان الفارة ليس لها نفس الله  
 فكانت ميتة نجسة ومنها ان ازالة النجاسة ورفع الحدث هو قضاة على طهارة الطهارة فلو غسل ثوبه او بدنه او ازال نجاسة

او توشاه

او توشاه او اغسل ثوبه بنحو ما يغسل به او ناسيا فلا بد من اعادة جميع ذلك فتوقف رفع الحدث والتجسس على ما حجة  
 الطهارة كتوقف الصلوة على طهارة الوضوء لا كتوقفها على طهارة الثوب وذلك لانه لو وضو ثوبا بنحو ما يغسل به او توشاه او اغسل ثوبا  
 وبعد ذلك علم انه لم يتوضا او توشاه بنحو ما يغسل به فانه يعيد الصلوة في الوقت وخارجة بخلاف ما لو غسل في ثوب نجس  
 جا حلا بنجاسة او ناسيا لما كان الا قول فيه فتكرره فن قال كذا عدم الاعادة مطلقا حلا او ناسيا في الوقت او خارجه و  
 من قابل بالاعادة مطلقا ومن قابل بالتفصيل في الجاهل والناسي ومن مفصل في الوقت وخارجة ومنها وجوب تقديم  
 الاصل على النظم ولو كان هناك ما تعلمت على طريق الشرع وهذه مسألة اصولية ومنها وجوب الحكم بتأخر الحادث المشبه  
 كما في الحكم فان الحكم ان الاستعمال موقوف به معلوم ما رجحه ووقع الفارة حادث مشبه فيجب الحكم بتأخره فيكون الماء  
 طاهرا وربما قيل بدلالة الخبر على ان كلا الامرين من الوقوع والاستعمال يجوز ان يتبع والاصل في كل منهما تأخره ولا  
 ترجيح فاما الوجه في الحكم في الطهارة فانه اراد ان المتبادر من الخبر انما هو معلومة الاستعمال وبهولية الوقوع بل الخبر صريح  
 في ذلك وتانيا على تقدير التسليم نقول اصله ان تغاضفت فانه يرجع فيها الى الاصل فان قلت تغاضفت فانه اصل الطهارة  
 اصل بقاء النجاسة وعلى ميتة فانه هذا شبهه لانه ليس هناك نجاسة معلومة حتى تكون باقية وانما نشأ احتمال النجاسة من  
 احتمال اصله فانه الاستعمال فيكون نجاسة قد علمت انه معارض باصل اخر في الوقوع فانه قد بان سقطت هناك النجاسة  
 وسقط احتمال الطهارة مرجحا الى الاصل الاخر فاما ان اصل الطهارة ولم يقل احد بان الاصل النجاسة فان قلت هذا  
 مسلم في هذا المقام ولكن ما قول فحين اراد غسل ثوبه بنحو ما يغسل به مثل هذا الماء الذي قد فانه الدعي حكمت بالحكاية  
 بعد تغاضفت الاصلين مستندا الى الاصل الاصيل وهو اصل الطهارة ليس هو معارض باصل بقاء النجاسة فالوجه في نظري  
 للنجاسة قلت هذا السؤال لا وجه له لانه ما طهر ثوبا اذ لم ينجس كما هو الحال في ازالة الاجناس واختلا الاستاء اولم  
 اسد حاشية الرجل بطلا الاصلين فحكم بطهارة الماء ونجاسة الثوب فانه لا مانع وقد نقله الشهيد عن بعض علماءنا فيمن قد علم ان  
 عقد تطهيرها انما وقع في الاحرام والكره والزوج مع استقاء الميتة فاذ اختلف حرم عليهما تطهيرها بالنفقة والتمسك من نفسها وجاز له  
 قهرها على الواقعة ووجبت عليه النفقة وحرم عليه اختنا وحكم به السيد الصدر في تغاضفت استقبا بين حكم الماء القليل الواقع  
 فيه الصيد وعدم ذكوة الصيد هذا لان المشهور بين الاصحاب وتعارض الاصلين والاصول ان ينظر هناك فلا ينجح بحال  
 اما ان يكون هناك مرجح واجب لا والا لا ينجح اما ان يكون ذلك طاهرا او اصلا اخر وان كان ان يكون هناك مرجح غير  
 واجب بل راجحا لا احتياطا ولا يكون هناك مرجح اصلا فله الا ان الاول يدل بالراجح واجبا او راجحا غير واجب ومثلهما  
 ما فيه مرجح واجب وهو الاصل الاصيل وفي الرابع حكوا بان يخرج من المسئلة وجها ومثلهما او ادعي كل من الشريكين

الشيخ بن عيسى بن عمار







[illegible]



على القول بتوثيق محمد بن قولويه ابعده حديثه صحيحاً على ما هو المعروف واما انك فصحيح على صاحبك ومنه التمسح وما فيه شيء سوى  
احد بن محمد بن الحسن بن الوليد وقد وقع الاتفاق على عد حديثه صحيحاً واما الرابع فكان ابن علي في نسخة الترمذي كان محمد  
بن قولويه واما رسل الفقيه فقد قيل ان رسالته مسندات الكافي كما هو الظن هذا واما الخامس فصحيح عند المشهور كما مر به العلامة  
وبعضهم عدّه حسناً كان الحسين بن عبيد الله وعلي بن احمد بن ابي جريد وبقية الكلام في صفة شيخ الاجازة وتوفيه بامور الاول  
ان ينصوا عليه فيكون شيخ اجازة بالنسبة الى الاصول المعروفة او الكتب المشهورة كالنوا على سهل والوش والحسين بن الحسن  
بن ابيان وغيرهم الثاني ان يقول الشيخ وطريق الى اخذته من كتابه فلان عن فلان واما اذا قال طريق اليه فلان فلا لانه قد يكون  
اخذ من حقه الثالث ان يروي الشيخ عن يعلم انه لم يث هذا فيكون اخذته من كتابه لما قاله في غير التذييل والاستبصار بانه كيف  
ذكرنا هذا خبر من كتابه ولا بدفع ذلك حيث يذكر الطريق في دل الباب اليه يُمنّا بركة الرابع ان يعلم انه ليس صاحب كتاب  
اصلاً كما هو بن الوليد واهد بن الطار وهداه الامور تشبه على غير المدارس المتبع والا فليكون شيخ اجازة بالنسبة الى كتب او  
كتابين وراويًا بالنسبة الى غيرها كما هو شأن بالنسبة الى الحسين بن الحسن بن ابيان بالنسبة الى كتب الحسين بن سعيد واما هو  
اثن بالنسبة الى النوا بالنسبة الى احمد بن عيسى بالنسبة الى كتاب بان الاحمد والحسين ومزين الفلاح على كل حال لا بد من و  
وما قدمه بالنسبة الى تواريخ الجم ولا الاصول ولا الكتب مع تعريفه الاجازة بانها اخبار جارية بامور  
مضت بها من التعريف واللفظ فيكون المعيار والفهم الاجازة ضامناً صحة ما اجازة وتسمع بعدمعرفة الراوي  
الاجازة مع كل يبرز بعد الشيخ الى الجوامع انهم في شيخ اجازة يُمنّا وبركة واقبال السند كما تسمع المتن  
تأويده السرقة استظهر كون الخبر غير مستفيض واستظهر الاتحاد واجاب عاده من الاختلاف في المتن من قول  
الثاني سلك ابا عبدالله عن الما تولي في التم في الطريق الحامس من قوله قلت له الخديفية يا بمعنع تولي في التم  
ثم استظهر نقل اوروا على جواز نقل الما وذاد على ذلك بعض الابان بالاراد في غير ذلك ما يكن انه يقال  
ابنه كما هم من عند في الجواب على الاخبار العريضة بجواز ذلك قلت بل الاخبار هنا حق توق  
بل ربما ادرس الاجماع في سقامة الطريقة ثم انه ادام السرقة اوروا استحلال حاصلة السؤال عن الوجه في شبهة الثاني قلت  
تأقلا فعال هل المدرسة لك على ذكر الحكم والعائنه وبرارة واثان عن اجتهاده او المدر على ابراز اللفظ واقعه كما سمعت غير تغير  
في اللفظ اصلاً او المدر على ابراز ما قطع به ونظير معناه ولو وقع تغير في اللفظ فان كان المدر على الاول ورع علم ان المجتهد لا يصل  
حكمت الاخبار عموماً او فموها او مفروعة يكون رعاية ولا اسيما اذا كان المجتهد مثل بن عقيل حيث يقول الحكم عند آل سركا  
وعند آل الرسول كما قلت وعلى هذا لا ينبغي ان لم الفرق بين المجتهد في تحصيل حكم من الاحكام وبين المجتهد في تحصيل اجماع على حكم  
مخفوا